الفصل الخامس

الشأن التاريخي

- الطبقة العليا بين ثورتين (1919-1952).
- سنوات مع الملك فاروق... شهادة للحقيقة والتاريخ.
- الطريق إلى قصر العروبة.
- الملاك الثائر في رثاء عادل القاضي.

obeikandl.com

obeikandl.com

«الطبقة العليا بين ثورتين: 1919–1952»[1]

(1)

هذه الدراسة من الدراسات التي يمكن أن يكون لها دور في تنمية الدراسات الاجتماعية في تاريخنا المعاصر. ومن هنا يردُ وجهٌ حماسي لهذه الدراسة منذ قرأت عنها وعرفت منهاجها، ثم تأكد لي أمرها عندما قرأتها بتأن.

وإيضاحًا لما أريد قوله، فنحن نعرف أن التاريخ لمصر المعاصرة، كان يجري على أساس النظر إلى حركة الجماعة السياسية المصرية في عمومها وإلى مقاومتها للسيطرة الأجنبية نفوذًا واحتلالا. ثم مع ما تحقق من قدر هام من الاستقلال للإرادة السياسية الوطنية، بدأت تظهر الدراسات التاريخية للجماعات الفرعية في المجتمع، طبقات كانت أو طوائف أو فئات اجتماعية، وأكد على هذا النوع من الدراسات شيوع نظريات الفكر السياسي التي تعتمد في تحليلها لحركة المجتمع على العلاقات الطبقية، وتزكت حركة دراسات تاريخ الأحزاب والجماعات السياسية والتيارات الثقافية، وكل ذلك أدى إلى وجوه إثراء للدراسات التاريخية الاجتماعية، فتنوعت الدراسات وتعددت وجوه النظر إلى الجوانب المختلفة لحركة المجتمع، من ريفه وحضره، ورأسمالييه ومُلَّاكه، وعماله وأحزابه وجماعاته وغير ذلك، وصرنا بهذا التنوع في زوايا النظر التاريخي أكثر

(1) تقديم كتاب: د.ماجدة بركة، «الطبقة العليا بين ثورتين 1919–1952»، ترجمة محمود ماجد، تقديم المستشار طارق البشري، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2005.

دراية بتضاريس المجتمع وآليات حركته.

إنما كان يعيب بعض الدراسات التاريخية الاجتماعية، أنها في استغراقها لتحديد ما تتميز به جماعة اجتماعية معينة عن غيرها، تكاد تكون عزلت «الجماعة المدروسة» عن غيرها من الجماعات وفصلت بينها وبين سياق حركة المجتمع بعامة وتفاعله مع قضاياه الشاملة، وتكاد تكون أهملت دور التكوينات الثقافية وآثار الحراك الاجتماعي العام في التشكيل العضوي للجماعة المدروسة. وبالغ هذا البعض، فاعتمد في تشكل الطبقة الاجتماعية بالعامل الاقتصادي وحده، ونظر إليها نظرة وحيدة الجانب، ومن أدخل من هؤلاء النظرة غير الاقتصادية، إنما أدخلها على ظن أن الجانب الثقافي أو أي جانب اجتماعي آخر غير الجانب الاقتصادي مثل الأسرة أو الإقليم، وغير ذلك، أن أيا من هذه الجوانب إما هي جوانب ثانوية التأثير في الظاهرة الطبقية الاجتماعية أو أنها محض نتاج للظاهرة الاقتصادية. ومن ثم جاء التحليل الاجتماعي التاريخي مجتزءا، ونحيفا ضامرا وغير واقعي في وصفه للواقع الحادث، وذلك كله رغم ما يعترف به من أهمية الجانب الاقتصادي في تحليل الظواهر الاجتماعية، وما يتعين الاعتراف به أيضا من أهمية هذه الدراسات ذاتها فيما أكسبته للثقافة التاريخية والاجتماعية من غنى وثراء، عندما تضاف إلى غيرها من الدراسات والبحوث.

إلا أن الجانب الاقتصادي الذي يشكل عنصرا مهمًا من عناصر الحياة الاجتماعية وحركة الجماعات، هو واحد من هذه العناصر الهامة، وليست له سيادة على غيره من العناصر في ظني، وهو قد يكون مهيمنًا على غيره من العناصر في مرحلة تاريخية أو في ظروف تاريخية ما، ولكنه يمكن أن يكون مسودًا ومنفعلا ومهيمنا عليه من عنصر أو عناصر أخرى في

المراحل أو الظروف التاريخية المتباينة والمتتالية، مثل عنصر الدين التي تتجمع عليه الجماعة الدينية أو عنصر اللغة بالنسبة للجماعة القومية أو عنصر العرق والنسب، بالنسبة للجماعات التي تبلور تاريخنا على أساس من هذه الأسس في مراحل تاريخية معينة.

وأن الجماعات في ظني تتشكل وفقًا لدوائر انتماء متعددة، وتتصنف هذه الدوائر وفقًا لمعايير شتى من التصانيف، التي أساسها الثقافي «الدين أو الملة أو المذهب»، أو يكون أساسها اللغة أو اللهجة أو تكون المهنة أو العمل أو المصلحة الاقتصادية أو التعليم أو غير ذلك مما تعج به حياة المجتمعات على مراحل تواريخهم، والحركية التاريخية هي ما يجعل أيًا من هذه المعايير في مرحلة معينة بالنسبة لجماعة معينة هو المعيار الحاكم لغيره والمؤثر في غيره من المعايير بأكثر مما تؤثر هي فيه، أو يكون عدد من المعايير متشاركًا مع بعضه بعضًا في صياغة الجماعة، ويبقى دائمًا التعدد في معايير التصنيف للجماعات قائمًا وتتشكل به دوائر انتماء متداخلة ومتفاعلة ومتدرجة بين الأعلى والأدنى والأكثر تأثيرا والأقل تأثيرا، ومتنوعة بين الأشمل الأعم وبين الأضيق الأخص، وهي أيضا دوائر متغايرة مع تطور الأحوال التاريخية وظروف المعيشة.

***

(2)

أن التعددوالتنوع والتداخل والتغير وتبادل المواقع في التأثير والتأثر، هي كلها عناصر منهجية يتعين ملاحظة أثرها في حركة بناء أية جماعة وفيما يطرأ على المجتمع من تغيير وتبديل، وليس إلا الاقتراب من الواقع المدروس واستفهام دلالات أحداثه والالتصاق بآليات حركته، ليس إلَّا ذلك هو ما يمكن من استخراج الصورة الصحيحة للمجتمع في كل حين.

والمُشكل لا يظهر من إدراك هذه التنويعات والتداخلات والتغيرات؛ لأن الواقع سيفرض دلالاته، إنما المشكل فيمن يريد تسطيح الواقع أو اختصار حركته أو اختزال دلالاته، فتظهر صورته بَتْراء أو شَوْهاء.

وأنا أجد هذا البحث، رغم أنه يتكلم عن «الطبقة»، والطبقة في لغة الفكر السياسي المعاصر تترجح لها دلالة اقتصادية شبه خالصة، ويعتمد تصنيفها في الأدب السياسي المستخدم في كثير من الدراسات الاجتماعية المعاصرة، على أساس معيار اقتصادي في الأساس، أجد أن هذا البحث وقد اختار «الطبقة العليا» أساسًا لدراسته، خرج عن الطريق الضيق والمسدود الذي ساد في كثير من الكتابات الاجتماعية والتاريخية في العقود الأربعة الأخيرة. واختار طريقا أكثر رحابة وأوسع تضاريس في النظر والتحليل، وفي إدراك الظواهر الاجتماعية في تراكبها وتعقيدات الواقعية. ومن هنا أجدني متفائلا بهذا البحث خيرًا في أثره في تنمية المفاهيم الاجتماعية والتاريخية التي انتشرت في الحقبة الماضية، وأن يتجاوز بمنهجه النظرات وحيدة الجانب إلى شمول النظر المتعدد النواحي.

كما أنني أجد هذا البحث، وهو واعٍ بالأسس المنهجية التي تبناها، قد اختار أن يختبرها في التطبيق الواقعي، ذلك أنه عرض موضوع «الطبقة العليا» لا بوصفه موضوعا نظريا، وإنما باعتباره واقعًا عمليًا ومفادًا تطبيقيًا، بحيث تكون الدراسة التطبيقية هي محك الاختيار للمفاهيم وللمنهاج البحثي. واتخذ عنوانه من واقع الحال التاريخي، فلم يسمِّ الطبقة المدروسة بحسبانها مالكة الأراضي أو مالكة رؤوس المال أو غير ذلك، إنما سماها بما أسمت به نفسها وأسماها الناس على أيامها باعتبارها «الطبقة العليا» أو «الطبقة الراقية» كما كان يحلو لبعض الصحف تسميتها بذلك وقتها، ولهذا الوصف الوارد في عنوان الدراسة مرونة تقبل التعدد والتنوع والتعديل؛

ولذلك جاءت الدراسة تحمل افتراضها العلمي ومنهجها البحثي ونتائجها التطبيقية، كل ذلك بعضه مع بعض.

وليس أنجح من إثبات صواب الافتراض النظري أو صحة المنهج البحثي من تطبيقه على المادة البحثية محل الاعتبار. ونحن نعرف أن تمام المنهج العلمي في الطبيعيات أو المجتمعات هو الاختبار التطبيقي.

ونحن نعرف أن الجماعات البشرية، سياسية كانت أو اجتماعية، إنما تتكون وتتبلور بعاملين: **أولهما**: بجامع مشترك موضوعي يجمع بين أفرادها، معتقدًا كان أو لغة أو نسبًا أو حرفة أو إقليمًا أو غير ذلك، **وثانيهما**: هذا الشعور بالانتماء المشترك الذي يجمع أفرادها، وهذا الشعور هو عنصر ثقافي يتعلق بالتشكل النفسي والعقلي المتشابه، وهو ما يقوم به الضمير «نحن» بين أفراد الجماعة، وهنا يدخل التاريخ المشترك ووثوق العلاقات الحياتية، وإن تعريف أي جماعة يدخل فيه عامل «الشعور» أو «الانتماء» أو «الإدراك» أو «الوعي» بوصفه عنصرًا مؤسسًا لهذا التكوين، ولا يتسع المجال لاستعراض الكثير من التعريفات التي يتبناها الكتَّاب والمفكرون في هذا المجال. ويكفى أن أقول أنه حتى في الفكر الماركسي التقليدي الذي ينبني في تحليله النهائي للظواهر الإنسانية على الأساس المادي، وينبني في تحليله النهائي للظواهر الاجتماعية على الأساس الاقتصادي، ويعتبر الطبقة منتجا اقتصاديا في الأساس، فإنه رغم ذلك يكثر إكثارا عجيبا من الحديث عن «الوعي» الطبقي، بما يثير لدى المتلقي لهذا الفكر الإحساس بأن «الوجود» الطبقي موقوفة آثاره على تحقق الوعي به واكتمال هذا الوعي.

ومن هنا يبدو أن الشأن الثقافي، الخاص بالتوحد أو التشابه في أسس الموقف العقلي والوجداني الفلسفي هو شأن مؤسس في تشكيل

الجماعات البشرية، والاتصال الجغرافي بين الجماعات يفيد يسر التفاعل الثقافي بين المتقاربين إقليميًا أو مكانيًا، والامتداد التاريخي يفيد اختمار آثار هذا الاتصال البشري للتشكل النفسي المشترك، وتشابه وجود العيش والعمل أو ارتباط المصالح الاقتصادية يفيد تسويغ هذا الشأن الثقافي أيضا، ومن ثم نجد الاتصال العقيدي الثقافي يوجد هذا التوحد البشري بين معتنقيه. وأنا أقصد بذلك عموم العنصر الإدراكي بكل مشتملاته التأسيسية في الإنسان.

***

(3)

لا أريد أن أتورط في الحديث عن كتاب هو بين يدي قارئه في ذات اللحظة التي أحدث هذا القارئ عنه. ولا أريد أن أطيل في حديث أنا أعرف أنه يفرق بين الكتاب وقارئه، ولكنني أحاول أن أوضح عددًا من الأمور قد تنفع القارئ في إلمامه بالخطوط العامة لهذه الدراسة.

فمعيار تحدد الطبقة استقته الأستاذة الباحثة من معايير مركبة، هي العامل الاقتصادي من حيث الملكية والعامل القرابي من حيث الأسر المالكة والمعيار الثقافي من حيث التعليم. ومن هنا نلحظ أن «الطبقة العليا» في هذا البحث هي ملتقى لتداخلاتٍ ثلاث من دوائر الانتماء: الثروة والنسب والتعليم. ولم يكتف البحث بهذا الأمر، إنما حدد كل معيار من هذه المعايير- أو كل دائرة انتماء من الدوائر الثلاثة- حددها بطريقة مركبة وليست بسيطة؛ لأن الواقع مركب ومتداخل وليس نقيًا خالصًا كنقاوة وخلوص مواد المعامل والمختبرات. والبحث لا يعالج الطبقة باعتبارها وضعًا اقتصاديًا ثم يدخل عليها العناصر الأخرى بوصفها عناصر مساعدة، ولكنه يضعها كلها باعتبارها مركبًا مؤسسًا لها.

فمعيار الثروة يدخل فيه حكم أمثل أو تقريبي للملكية الزراعية الكبيرة، والملكية الكبيرة حدّها مُختلَف عليه من الدارسين والباحثين والملاك أنفسهم، فهو حد متراوح بين عدد من «مساحات الأفدنة»، والثروة ليست قاصرة على الملكية الزراعية، إنما هي مما تحتوي أنشطة صناعية حضرية في المدن وأصحاب حصص في شركات وفى مجالس إداراتها، ومنها مهنيون كبار. ثم يناقش البحث مدى دخول التجار في هذا الإطار، وكل ذلك يردُ بمرونةٍ وتفتُّح وتداخل، ويساعد القارئ على بناء معايير مركبة وعلى إدراك الظواهر الاجتماعية في ترابطها. وعامل القرابة الأسرية يناله أيضا هذا النظر المرن، وكذلك العامل الثقافي.

وأدوات الاستدلال على كل عامل هي أيضا أدوات متعددة ومتنوعة، والثروة لا يستدل عليها فقط بالأراضي أو الممتلكات، ولكن يستدل عليها بأنماط العيش مثل: الفيلات والسرايات وأحياء السُكنى، وكذلك السيارات وأنواع الاستهلاك، وعادات ارتياد المصايف وأنواع المصايف... والعامل الثقافي لا يستدل عليه فقط بأنواع المدارس شرقية أو غربية، بل ينظر إليه في إطار التأثر بالثقافات الوافدة، فضلا عن عادات ارتياد النوادي وحلقات السباق وحفلات الشاي والمراقص وغير ذلك.

ولا يكتفي البحث بهذا التعدد في العناصر المؤسسة للطبقة، ولا بهذه المرونة في تبيين حدود كل عنصر وكل معيار، ولا بالتنوع في استكشاف الأدوات والاستدلال، إنما يضع كل ذلك وضعًا حركيًا متغيرًا ومتعدلا مع مرور الزمان. فهو في حدود المتاح من البيانات والإحصاءات يتابع جوانب الظاهرة الاجتماعي عقدا من السنين مع عقد آخر، ويقارن بين أوضاع في العشرينيات من القرن العشرين أو قبلها وبين أوضاع في الثلاثينيات أو الأربعينيات. وبذلك يضع قارئه أمام حركية تاريخية تزيد

الوضع مرونة، وتزيد الظواهر إفصاحًا عن مؤداها ومآلاتها. ونحن نعرف في السياق التاريخي أن الظواهر تكتسب معانيها الحقة حسب المآلات التي تؤول إليها، وحسب المتغيرات التي تنتجها أو تنتج عنها.

وإن من بين ما أبانت عنه هذه الدراسة المركبة، أنها كشفت عن أن «الطبقة العليا» في مصر تأسست من اندماج «الذوات» ذوى الأصول التركية الشركسية بفئة من الأعيان ذوي الأصول المصرية من الأسر الريفية. وانفصلت هذه الفئة من الإطار الثقافي والمعيشي الذي كان يربطها بالفلاحين وارتبطت بنماذج العيش والثقافات الغربية الوافدة، وأن هذا الانفصال الطبقي الاقتصادي قد تعاصر مع الانفصال الثقافي، ومع حركة التغريب في المجتمعات تعليمًا وأنماط عيش.

***

(4)

إن هذه الدراسة التطبيقية التي اشتملها هذا الكتاب، تعتمد حسبما يظهر بوضوح على قاعدة واثقة من الجهد النظري الذي أكسب تصنيف المادة وتركيبها عمقًا فكريًا وتماسكًا في النتائج، كما أكسبها جراءة في تبنى المنهج المختار وفى متابعة تحاليله.

وأن أهمية المعارف النظرية في البحوث التاريخية والاجتماعية، إن المفادات النظرية تتحول عند بداية البحث التطبيقي إلى افتراضات علمية، وتطرح نفسها على الباحث في صياغة أسئلة وعناصر بحث، وتفتح أمام الباحث أبواب التنقيب عن الظواهر التاريخية والاجتماعية ليظهر من بعد ما إذا كان أيٌّ من هذه الافتراضات صحيحا ونافعا أم أنه غير ذلك. وليظهر مدى أثر كل افتراض في إغناء الحقائق الواقعية من حيث روابط

العلل والمعلولات. فإذا كان ثمة نظرية تنتهي إلى أن عنصرا ما هو ما ينشئ جماعة ما، فعلى البحث أن يجيب عن صحة هذا الفرض عند جمع المادة البحثية، ويجيب عن النسبة الصحيحة التي ساهم بها هذا العنصر في إنشاء الظواهر وتحريكها.

وكان هذا في ظني هو منهج الأستاذة الباحثة في بحثها هذا، وقد استحسنت أن أؤكد عليه في هذه السطور القليلة؛ لأكشف منه للباحثين عن أسلوب ومنهج ما أحوجنا إلى أن يزداد تبنيه في الدراسات الاجتماعية. وأرجو للأستاذة الفاضلة كل التوفيق في نشاطها العلمي والفكري

والحمد لله

obeikandl.com

سنوات مع الملك فاروق:
شهادة للحقيقة والتاريخ[1]

(1)

أكاد أقول إن ثمة رابطًا يربطني بالدكتور حسين حسني، ويتعلق بالتنشئة الفكرية الأولى، وأنا في الخامسة عشرة من عمري عندما كنت في الثانوية العامة، أو ما كنا نسميه وقتها «الشهادة التوجيهية» أو شهادة إتمام الدراسة الثانوية، القسم الخاص، وذلك في السنة الدراسية 1948 – 1949.

كنا في شعبة الآداب، ومادة التاريخ عندنا ندرس لها كتاب «تاريخ القرن التاسع عشر: وما يليه من الحوادث حتى نهاية الحرب العظمى». وكان من تأليف «محمد قاسم وحسين حسني» وهما أخوان شقيقان، فكان درس التاريخ هو أكثر الدروس تشويقًا، وكانت ساعات الاستذكار في كتاب التاريخ هي أسعد أوقات المذاكرة، لا بالنسبة لي وحدي، ولكن بالنسبة لكل الأصدقاء الذين كان لهم تفتح للاهتمام الثقافي.

إن الكتب المدرسية وقتها كانت على مستوى عال من حيث التأليف ومن حيث المؤلفين. فمواد المطالعة العربية والأدب العربي، يكتبها ويختارها طه حسين، وأحمد أمين وعبد العزيز البشري، وعلي الجارم، وأحمد السكندري. وكتاب تاريخ مصر الحديثة المقرر على

(1) تقديم كتاب:: د.حسين حسني، سنوات مع الملك فاروق: شهادة للحقيقة والتاريخ، تقديم المستشار طارق البشري، القاهرة: دار الشروق، 2007.

السنة الرابعة الثانوية (ما قبل التوجيهية بسنة) كتبه المؤرخ الدكتور محمد رفعت، والفلسفة يكتبها د/ إبراهيم بيومي مدكور وأبو العلا عفيفي...إلخ وهكذا. ويأتي كتاب محمد قاسم وحسين حسني في هذا السياق.

وهذا الكتاب الأخير كان أعجوبة في وقته، يبدأ بالثورة الفرنسية وعن نابليون والدول الأوروبية حتى عام 1830، ثم يتكلم من عهد النهوض القومي من عام 1830 إلى عام 1848 في فرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا ومصر، ثم عهد انتصار الحريات من عام 1848 إلى عام 1878، والوحدة الإيطالية والاتحاد الألماني، ثم روسيا والقرم ونشأة دول البلقان والمسألة الشرقية، ثم إنجلترا والولايات المتحدة وحركة الاستقلال الولايات المتحدة... وهكذا حتى الحرب العالمية الأولى من عام 1914 إلى عام 1918، وانتهائها والصلح بعدها.

أول ما عرفنا عن الثورات كان من هذا الكتاب، وأول ما عرفنا عن حركات التحرر الأوروبية كان منه أيضًا، وأول ما عرفنا عن حركات النهوض القومي وحركات الوحدة في أوروبا كان منه، وكذلك الكفاح من أجل الحرية، والكتاب غزير في مادته، دقيق في تحاليله عميق في تتبع الروابط بين الأحداث.

وهو شيِّق في عرض مادته، رغم الصعوبة الآتية من اتساع المدة المؤرخة وهي تزيد على قرن، واتساع المجال المدروس وهو يشمل أوروبا والمسألة الشرقية والأمريكتين، ورغم التنوع الكبير بين مراحل تاريخية متعددة أيضًا.

ويزيد الصعوبة ويضاعفها أنه يتوجه لشباب هم حديثوا عهد بالتاريخ وأحداث الأمم وبالفكر السياسي والاجتماعي، فكان من أعاجيب هذا

الكتاب أن يكون شيقا لدى هؤلاء الطلبة.

وصيغ العرض التاريخي بلغة عربية، لا أقول فقط أنها صحيحة، ولا أقول فقط أنها دقيقة، إنما هي أيضًا لغة أدبية فيها جمال وفيها اتساق، والأسلوب ناصع البيان والعبارة جزلة، إلى حد أننا كنا نحفظ عبارات منه كما نحفظ الشعر والنثر الفني. ولازلت بعد أكثر من نصف قرن أجد جملا منه عالقة بذاكرتي إلى الآن، ونحن نجد عبارات منقولة منه في برامج جمعية مصر الفتاة عام 1930، فجاءت مصر الفتاة مثيلا لإيطاليا الفتاة في عبارات الإنشاء، مع استبدال مصر بإيطاليا والأزهر بالفاتيكان. وقد عرضت لهذه النقطة في بعض كتاباتي عن مصر الفتاة وأكثر من ذلك، فإن الكتاب كان، من حيث الدراسة ومن حيث الصياغة محررًا من عقل مُقتنِع وبقلب مُحب، الثورة من أجل العدالة والديمقراطية وضد الظلم، والتشكل القومي للأمم والشعوب وأن تحكم نفسها بنفسها، والوحدات السياسية وحركات التوحد، والزعامات التاريخية التي قادت شعوبها لتحقيق الآمال والعظام كل ذلك يعرض بروح وَوَجْد وعاطفة مشبوبة، ترتوي بمائها براعم القلوب الغضة.

لذلك لم أنس هذا الكتاب قط، وكنت فقدت نسخته المدرسية وظللت أبحث عن نسخة منه حتى وجدتها «بسور الأزبكية» طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في عام بدايات العشرينيات، علينا أن ندرك مدى الأثر الكبير الذي تأسست به عقول شباب المصريين وقلوبهم عبر هذه الأجيال.

(2)

عرفت من هذه المذكرات التي بين أيدينا شيئًا أظنه مهمًا بالنسبة للدكتور حسين حسني. وسيلحظ القارئ من مطالعة الفصل الثاني أن التنشئة السياسية الأولى له كانت في الحزب الوطني على عهده الأول،

عهد زعامتيه التأسيسيتين، مصطفى كامل ومحمد فريد، وأنه عرف وقتها بصلابة التمسك بمبادئ الحزب، وأنه كان بين من اعتقل من شباب الحزب شهورًا وأفرج عنه في يناير 1917.

ولا أستطرد في ذكر تفاصيل ما أثبت المؤلف عن هذه النشأة، ولكنني ألتقط هذا الخيط لأضع أمام القارئ ما يعنيه أن تكون التربية السياسية للشباب في الحزب الوطني، وخاصة هؤلاء الذين حضروا عهد التأسيس الأول قبل بداية الحرب العالمية الأولى في عام 1914، فإن الحزب الوطني هو مدرسة في السياسة المصرية تُدرِّب أبناءها على أن قضية القضايا (أو أم القضايا) هي القضية الوطنية، وإجلاء المستعمر البريطاني عن مصر. يكفي أن نتابع زعامات هذا الحزب من مصطفى كامل (1874 – 1908) إلى فتحي رضوان (1911 – 1988)، ويكفي أن ننظر فيمن اقترنت بهم التنشئة الأولى للمؤلف من شباب هذا الحزب، مثل أمين الرافعي، وعبد الرحمن الرافعي، وعبد المقصود متولي وغيرهم، يكفي ذلك لنعرف من أي مذهب ومدرسة وطنية صيغت توجهات المؤلف.

هذه المدرسة كانت تقرن بين الوطنية وأهدافها السياسية المتعلقة في الأساس بهدف جلاء قوات الاحتلال العسكري الأجنبية، وبين الثقافة الإسلامية أو الثقافة الموروثة بعامة، كانت متفتحة على الثقافات الغربية ونظمها، مثل نظم الدولة ونظم الجمعيات والتعاونيات وغير ذلك، ولكنها كانت متمسكة بالجوانب العقيدية ومعايير الآداب والسلوك وكانت ذات توجه للجامعات الإسلامية وذات قابلية للاندراج في الخلافة الإسلامية، فلما ألغيت الخلافة الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت هذه المدرسة ذات توجه

للشعوب الإسلامية.

والحزب الوطني، فقد شعبيته مع ثورة عام 1919، لأسباب تاريخية وسياسية وقيادية لا أجد مجالا للاستطراد في شرحها الآن، وورث حزب الوفد شعبية الحزب الوطني، ولكن التيار السياسي الثقافي الذي خرج الحزب الوطني من أحشائه، ولد من بعده شجرة أحزاب، منها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والضباط الأحرار في اتجاههم الغالب، ثم مجموعة الحزب الوطني الجديد التي جمعها فتحي رضوان. وذلك رغم قدر من التباين في الخصائص السياسية والتنظيمية ورغم قدر من التنوع في الصبغة الثقافية والحضارية، من حيث المحافظة والتجديد ومن حيث الديمقراطية والشمولية، ومن حيث اتساع الشعبية وضيقها. وبقى الوعاء الأساسي يرتبط بأن الوطن أولا... وثانيا... وثالثا، وأن الوطنية ليست استقلالا سياسيًا فقط، ولكنها تميز ثقافي أيضًا.

إن ضعف شعبية الحزب الوطني من بعد، وأيلولة النشاط السياسي العملي إلى غير أبنائه المنتمين إليه تنظيميًا، قد ميز هذا الشباب من أبنائه إلى الاندفاع بطاقاتهم وذكائهم إلى الاهتمام بالعلوم النظرية والفنون التطبيقية والمهن العملية. فعرفنا منهم مؤرخين مثل عبد الرحمن الرافعي، والمؤلف كاتب هذه المذكرات، وصحافيين سياسيين شبه مستقلين مثل أمين الرافعي، ومحامين مثل مصطفى الشوربجي، أتقنوا علومهم ومهنهم، وأعطتهم تربيتهم في الحزب الوطني «الجانب الرسالي» لعملهم والهدف الأعلى الذي يهدفون إلى تحقيقه بممارساتهم العملية والمهنية.

ونحن نعرف مثلا أن مصطفى مرعي، المحامي والقاضي والوزير

من بعد، كان من شباب الحزب الوطني واشتغل بالمحاماة ثم اندرج في سلك القضاء. كما نعرف من شباب الحزب ذاته سليمان حافظ الذي آل إلى الاندراج في القضاء بعد المحاماة وكان في نهاية حياته وكيلا لمجلس الدولة ثم نائبا لرئيس الوزراء في أول عهد ثورة 23 يوليو. كما نعرف أن وزارة الخارجية التي بعث نشاطها من جديد بعد إعلان استقلال مصر في عهد دستور عام 1923 جذبت إليها عددًا من الشباب النابه الذين سبق أن تنشأوا في الحزب الوطني، مثل عوض البحراوي، وعبد المقصود متولي ومؤلف هذه المذكرات. وكان ممن فطن إلى وجوه النفع للوزارات من هذا الشباب، ساسة مثل علي ماهر عندما تولى وزارة العدل مدة محدودة، وحافظ عفيفي عندما تولي الخارجية مدة محدودة أيضًا، وكان حافظ عفيفي في شبابه من شباب الحزب الوطني، والحاصل أنني عندما قرأت الفصل الثاني من المذكرات، استقام لي فهم هذه المذكرات، وعرفت من أين جاء هذا العنصر الذي تأثرت به سياسة القصر الملكي في بعض سنى عهد الملك فاروق من حيث المظهر الإسلامي ووضع الاعتبار بمكانة مصر الإسلامية، وعرفت أن الدكتور حسين حسنى كان يسعى لبذل الجهد والمحاولة ليؤثر في سياسات الملك بما يراه منسجما مع آرائه وتوجهاته السياسية الأصلية، ويرى فيه عملا وطنيا طبقًا لمفاهيمه، وهو العمل الإسلامي والعمل المتعلق بالسودان وأحزابه وزعاماته وطلبته، وليته رحمه الله أفاض في ذكر تفاصيل ما كان يعمل ومن كان يتصل بهم وما كانت المسائل المثارة والمشكلات التي تطرأ وكيف كانت تعالج.

وفهمت أيضًا أن كراهة المؤلف لحزب الوفد وازوراره عنه، لم

تكن أمرًا ترتب فقط عن وجوده بالقصر الملكي وقربه من الملك فاروق، ولكنه أمر نتج عما تحمله الغالبية ممن تربوا في الحزب الوطني تجاه الوفد، سواء أكانوا من شباب جيل ما قبل الحرب العالمية الأولى مثل المؤرخ عبد الرحمن الرافعي، أم من شباب جيل الثلاثينيات مثل فتحي رضوان، أم من شباب جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كانوا جميعا يعتبرون أنفسهم هو الوطنيون الأصول، ذوو الوطنية غير القابلة للمساومة، بعكس ما يتصورونه في الوفد من قابلية للمساومة والمفاوضة وقبول أنصاف الحلول، كما يرون أحيانًا ما عبر عنه فتحي رضوان من أنه لا فرق في النوع بين الوفد والأحرار الدستوريين وهم ينتمون أصلا إلى حزب الأمة الذي كان مواجها للحزب الوطني. وأساغ هذا النظر لدى البعض بالحزب الوطني أن يتحالف مع أحزاب الأقلية الموالية للملك ضد الوفد، وأن يتحالف مع الملك ضد الوفد، ولم يكن موضوع الديمقراطية ذا أولوية وغلبة لدى الحزب الوطني، ونحن نلحظ أن الحزب الوحيد الذي تعاون وتشارك مع حكومات ثورة 23 يوليو من بدايتها كان هو الحزب الوطني.

ونحن يندر أن نجد من بين رجال السياسة بالقصر الملكي من استطاع أن يحتفظ في تصرفاته وسلوكياته ونصائحه بالقدر الذي ينسجم ولا يتعارض مع ما يتمسك به من مبادئ وقيم سياسية، ويكون ذلك على حساب نفسه وأن تضيع منه فرص ظهور وتألق ومزيد من الاشتهار، لا نجد من ذلك مثل ما نجد لدى الدكتور حسين حسني، حسبما تعي الذاكرة من الوثائق المعيشة لتلك الفترة البعيدة، وحسبما تسفر المتابعة الدراسية لوقائع تلك المرحلة أيضًا، وحسبما ورد بهذه المذكرات.

ولا شك أنه من هنا، جاء هذا الاحترام والتوقير لرجل كان هو السكرتير الخاص للملك فاروق، وجاء من الثورة التي خلعت هذا الملك وأجبرته على التنازل عن عرشه بعد قيام الثورة بأربعة أيام فقط، ثم ألغت النظام الملكي كله. هؤلاء أنفسهم تعاملوا مع المؤلف حسبما يصف هنا في نهاية مذكراته بما لم يتعاملوا به قط مع غيره من رجال القصر الملكي.

ولعل عاملا من عوامل هذا التعامل حول الوشيجة الخفية المندسة في أعماق التاريخ الحديث لمصر، وشيجة القربي والصلة بين الحزب الوطني وبين العديد من الأحزاب والتنظيمات التي عرفتها مصر في الثلاثينيات والأربعينيات ومنها «تنظيم الضباط الأحرار».

(3)

عاد المؤلف إلى مصر في عام 1923 حاملا درجة الدكتوراه في التاريخ عن قناة السويس من جامعة مونبلييه بفرنسا، وعمل بالمدارس ثم بدار المحفوظات بالقصر الملكي، ثم عين بوزارة الخارجية في عام 1925، ثم نقل إلى القصر الملكي ليعمل مع كبير الأمناء منذ يونيه عام 1930، في عهد الملك فؤاد. وبقى بالقصر الملكي حتى تنازل الملك فاروق عن العرش في عام 1952. ومن ثم فهو شاهد عيان على ما يجري في القصر الملكي مدة اثنتين وعشرين سنة، منها مدة تولي الملك فاروق كلها من عام 1937 حتى عام 1952، وكان في كلّ هذه المدة الأخيرة هو السكرتير الخاص للملك، وأنعم عليه أثناءها بالبكوية ثم الباشوية. وكتب هذه المذكرات أو أتمها في عام 1985.

هذه المدة الطويلة من وجوده بالقصر الملكي متصلا بالملك، تجعله ينطوي على كنز من كنوز التاريخ، من حيث الوقائع والأحداث

وتصوير الملك. وهو ألزم نفسه كما ذكر في صدر كتابته ألا يحكي إلا بوصفه شاهدًا لما وقع تحت حسه من أحداث، رآها بعينيه أو سمعها بأذنيه... وهنا نلمح فيه دقة المؤرخ الذي يعرف مسبقًا أنه فيما يكتب هنا لا يؤرخ ولا يقيم الأحداث ويحللها للبلد كله أو للمجتمع، ولكنه يشهد فقط ويروي، فهو يضع كتابًا هو من المصادر التاريخية وليس التاريخ ذاته. وكان في هذا وَرِعًا وأمينا، وقد التزم بما ألزم به نفسه على طول الكتاب.

إلا أن عفته أضاعت علينا فيضا من الأحداث فيما أظن، فهو لا يحكي وقائع تشين المحكي عنه، وهو يؤثر رواية الحادثة باللفظ العفيف، ينقد ولا يجرح، ويضرب ولا يسيل دما، وهو يستخدم المعايير الموضوعية في النقد والعبارات العامة المجملة دون الأوصاف التفصيلية.

مع قراءتي لهذه المذكرات، أعدت قراءة مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق بين عامي 1942 و1952، لأتبين الفروق بين أسلوبين وبين رجلين. وزادني شوقا لهذا الأمر أن كريم ثابت أفرد عددًا من الصفحات يهاجم فيها د/ حسين حسني بغير أن يذكر واقعة تدينه أو حدثًا يشينه، وانحصر الهجوم جلُّه عما صنع السكرتير الخاص للملك ليصلح شأنه، وكانت شهادة حسين حسني عن كريم ثابت أمام محكمة الغدر مما لا يريح كريم ثابت، كما أنه وزورنا فيهذه المذكرات بأن اعترض أمام الملك على تعيين كريم ثابت مستشارًا صحفيًا.

وكريم ثابت كان من رجال الإنجليز في مصر، وهو من أبناء مؤسسي صحيفة المقطم التي قامت لتدعم الاحتلال الإنجليزي منذ قام. وهو كان من أسباب فساد الملك وهوان النظام الملكي. وكان حسبما يحكى في كتابيه يقابل الملك في الكباريهات وعلى موائد القمار ومع الغانيات. وهو

يحكي كل ذلك ويصور الملك فاروق بعد عزله بأقبح أوصاف وأسوأ مظهر، ويحكي ما يشين من الخبايا.

د/ حسين حسني على العكس في كل شيء، هو من أبناء الحزب الوطني الذي كان معاديًا للإنجليز منذ نشوء هذا الحزب حتى ألغيت الأحزاب، فهو نقيض كريم ثابت، وهو في روايته للأحداث بالمذكرات يصرح بأنه كان لا يرى الملك شهورا وراء شهور، والقارئ يشعر أنه كلما كان حبل الملك فاروق ينفلت على غاربه، كان يبتعد عن سكرتيره الخاص ويقترب من مستشاره الصحفي. ومع ذلك نجد د/ حسين حسني مع ذكر عيوب فاروق لا يذكرها إلا بالمجمل من العبارات، بينما كريم ثابت يصف سوءات هو من أسبابها بغير وَرَعٍ ولا مراعاة لحرمة ملك قرَّبه ووثق به.

وأنا هنا لا أدافع عن الملك بطبيعة الحال، وقد تحدثت عنه في سياق البحوث التاريخية التي حررتها عن فترات من حكمه، ولكني أقارن بين رجلين لا على المستوى السياسي فقط، ولكن على المستوى الذاتي والإنساني أيضا، ليعرف القارئ من منهما الذي يطمئن أكثر إلى صحة روايته وإلى صدق شهادته.

ورغم أن ذكر تفاصيل الأحداث من شهودها، أمر يفيد المؤرخين كثيرا، عندما يجمعون مادتهم التاريخية ويحققونها ويصوغون منها روابط العلة والمعلول التي تكوِّن عملية التاريخ، رغم ذلك، فإنني أحيانًا أجد لدى هذا الوازع الذي يحاول أن يجنب العملية التاريخية ذكر تفاصيل السلوكيات الشخصية وخاصة المشين منها، وبوجه أخص ما لا يفيد في ترتيب روابط العلل والمعلولات التاريخية. وأرى أنه إن كانت غزارة المادة مما قد ينفع المؤرخ- حتى الشخصي

والذاتي منها- وذلك لتبين الحقائق وللاجتهاد في تحليل الأحداث، إلا أن ثمة أصلا مهما آخر، أن الإنسان الفرد بموجب إنسانيته وفرديته ينبغي أن تُستَر عوراته، أو بالأقل يستر الحد الأدنى منها وما لا يفيد تكراره في فهم الأحداث العامة.

ومن هنا أجدني منجذبا إلى طريقة صاحب هذه المذكرات في الإجمال غير المخل بالموضوعية، وغير المعوق في تكشف الأسباب والمسببات، وهذا ما نصنعه في تحريرنا للأحكام القضائية في عملنا القضائي، لا نكاد نذكر من تفاصيل أحداث الأشخاص التي أمامنا إلا ما يلزم منها للفصل في الحقوق وفض الأنزعة دون كشف ما لا يلزم كشفه من السوءات والعورات.

(4)

تكشف المذكرات فيما تكشف عن دور أحمد حسنين بالنسبة للملك فاروق. وكان دورا سيئا ومفسدا. إننا عندما ننظر في أمر الملك فاروق في صباه وشبابه الأول، نلحظ أن أحدا لم يهتم بتعليمه وتربيته مما يلزم لمن يؤهل سريعا لحكم بلد ما. لقد ولد في عام 1920 لأبيه السلطان فؤاد وهو في الحادية والخمسين، فكان من المتوقع طبعا أن احتمال تولي فاروق الحكم صغيرا احتمال ينبغي أن يعمل حسابه، وهو ذكرٌ وحيدٌ لأخوات من الإناث. ومع ذلك لا نجد دلائل لاهتمام كبير بتعليمه، اهتماما يتناسب مع إلحاح العجلة المتوقعة، وذهب إلى إنجلترا ليعلمه الإنجليز ويصوغوه. فلم يلبث شهورا حتى توفى والده الملك، فعاد ولم يكمل تعليمه، وتولى الحكم وهو في نحو السابعة عشرة من عمره. كان أحمد حسنين أمينا بالقصر الملكي وسمى رائد الملك، منذ كانوا في إنجلترا وبعد عودتهم، وهو الذي أغوى فاروق

بإنجلترا بارتياد النوادي الليلية وحسّن له حياة الليل، وفعل معه ذلك بمصر، وتهتم هذه المذكرات ببيان هذه الأمور مما يشير إليه المؤلف لئلَّا تغيب دلالتها على فطنة القارئ.

ويبين من متابعة وقائع أحمد حسنين أنه كان شخصًا عابثا لاهيا، وأنه كان مسرفا مقترضا، ينشغل بحسبانه، ولا يعبأ بمُثل ولا بأصول مما ينبغي أن يعبأ بها من يَحْيَون في مناخ قيادة الأمم أو الحكومات، صوابًا كانت مُثلهم أو خطأ، وأن قصته مع الملكة نازلي أم فاروق وزوجة الملك السابق فؤاد، تثير الازدراء على المستوى الخلقي والإنساني والسياسي، لرائد مؤتمن على صبي صار ملكا بغير أن يكمل تعليمه.

إن أحمد حسنين (1889 – 1946) ولد بالقاهرة لعالم أزهري وأكمل دراسته في أكسفورد، وتكشف المذكرات أنه كان على صلة باللورد ملنر وزير المستعمرات البريطاني في ذلك الوقت وهو من ألحقه بالجامعة هناك. وأنه كان يدعى أحيانا لقضاء نهاية الأسبوع في القصر الريفي للورد ملنر. كما تكشف أنه أثناء الحرب تطوع في الجيش البريطاني، ثم لمَّا عاد إلى مصر عين سكرتيرا خاصا للجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال، وكان يرتدي ملابس الجيش البريطاني، وأنه اختير مفتشا بوزارة الداخلية المصرية ليعمل تحت إمرة «هورنبلور» كبير المفتشين الإنجليز بالوزارة، وأنه نيط به مفاوضة الثوار الليبيين السنوسيين باسم الإنجليز.

كما أننا نعرف مما لم يرد بالمذكرات أنه عمل سكرتيرا سياسيا للقوات البريطانية التي سافرت إلى صعيد مصر لقمع الحركة الشعبية هناك أثناء ثورة عام 1919. وأنه عين في عام 1924 سكرتيرا بالمفوضية المصرية بواشنطن ثم نقل إلى لندن، ثم عين أمينًا بالقصر الملكي في

عام 1925، وأن سفره مع فاروق في رحلته التعليمية سببت ترك عزيز المصري لفاروق، وكان موكولا إليه إعداده ومراقبته ليتربى تربية سياسية عسكرية مناسبة.

أحمد حسنين بهذا التاريخ، هو عنصر مرتبط بالسياسة الإنجليزية بمصر، وعلاقته بالإنجليز علاقة سافرة، وهو من أفسد الملك فاروق في سني التنشئة الأولى، وساهم في صرف الصبي عن التعليم وزين له المفاسد.

ويبقى- بعد ذلك- السؤال قائمًا: لماذا أراد الإنجليز أن يفسدوا فاروقا؟ ولماذا لم يهتموا أن يُنشِّئوه التنشئة الذكية التي تمكنه من السيطرة على البلاد وضمان حكمها لصالحهم؟ ولماذا لم ينشغلوا بتربيته تربية تمكنهم من ضمان استبقاء نفوذهم في مصر، مثلما فعلوا وفعل الفرنسيون في عدد من ملوك العرب والعجم وأمرائهم، فكانوا مع موالاتهم للمستعمرين على قدر من المعارف والثقافات والإحاطة بفنون الحكم وأساليب الساسة والدهاء بما لا تخفي أمثلته في بلادنا وبلاد آسيا وأفريقيا؟!

إن هذا السؤال لا يزال عالقا بذهني لم يجد جوابا وافيا بعد.

(5)

في خضم ما نشر وما ينشر عن الملك فاروق وسياسات القصر الملكي، وعن حياته من مساوئ وسلبيات، تجئ هذه المذكرات لتكشف للقارئ أن القصر الملكي في ذلك العهد، لم يكن كل رجاله من أمثال أحمد حسنين، ولا من أمثال كريم ثابت وعدلي أندراوس، ولا من أمثال الشماشرجية وأنطوان بوللي وغيرهم، ولكن كان فيه رجال وطنيون وشرفاء وعلماء، كانوا قلة ولم يتح لهم التأثير الفعال، ولكن كانوا موجودين وحافظوا على

نقائهم حتى النهاية.

ونحن لا نجد في هذه المذكرات صورة مخالفة لما نعرفه عن الملك فاروق وعن القصر في عهده، ولكن يتبين لنا من هذه المذكرات- بوضوح- الدور المدمر الذي قام به أحمد حسنين، على المستوى السياسي وعلى المستوى الشخصي الذاتي بالنسبة للملك فاروق. ومنافذ الإنجليز إلى السراي عن طريق أحمد حسنين ثم كريم ثابت وأندراوس. كما نعرف أن حادث 4 فبراير 1942، وتدخل الإنجليز لفرض وزارة معينة على الملك، وقد حدثت له «بروفات» في تعيين وزارة حسن صبري ثم وزارة حسين سري في 1940 نعرف ذلك من خلال الوقائع المُرْواة بهدوء وبسرد شبه محايد.

ولا أريد أن أستطرد ولا أن أحول بين القارئ وبين كتابه أكثر من ذلك. ولكنني لا أستطيع أن أترك هذه المقدمة دون أن أشير إلى ملاحظة أجدها مما ينبئ عن سجية في صاحب المذكرات، فإنه كتابة المذكرات تميل بكاتبها عادة إلى أن يتحدث عن نفسه كثيرًا، وقد يغلو البعض في ذلك فيسلط الضوء على نفسه دون غيره، ويضع صورته في بؤرة ما يكتب عنه، ويصوغ الأحداث منبئا بمآثره، ومدافعا عن مواقفه ومهاجمًا منتقمًا ممن خاصمه أو أضره.

ولكن د/ حسين حسني لا نجد شيئا من ذلك في مذكراته، ينبئ أسلوبه في الحديث أن كان لديه من الورع ما جعله يضن بذاته أن تكون محورا أو مركزا، أو أن يكون طرفًا في وقائع، ونحن لا نعرفه في هذه المذكرات من خلال حديث جهير له عن نفسه أو عما فعل، ولكننا نعرفه من خلال التمعن في وجهته في سرد الحدث ورؤيته للأفعال، ونحن لا نرى مشاعره ولكننا نتحسسها من نظراته إلى الأمور، وما صنعه إنما يَذكُرَه بغير أن يؤكد على

جهوده في صناعته، ولم يذكر عن نفسه إلا بأقل قدر يكون لازما للتعرف على شهادته، وكأنه يقف أمام محكمة يقدم شهادته.

كنت وأنا أقرؤه أقول لنفسي (أحيانا): ليته استطرد، وليته توسع في ذكر التفاصيل. ولكنه كان ورعًا فيما ألزم نفسه به، على خلاف ما يشد الإنسان من هوى النفوس. فصار شاهدا عدلا، لا يُطمأن إلى صدق روايته فقط، ولكن يطمأن أيضًا إلى سلامة تقديره الموضوعي.

والحمد لله

obeikandl.com

الطريق إلى قصر العروبة[1]

عندما نقرأ هذا الكتاب: نلحظ أن كاتبه- بحق- تناول أهم المجالات التي يمكن القول بأنها ذات أثرٍ في اتخاذ القرار السياسي في بلادنا الآن، قد استطلع رأي ثقاتٍ كل في مجاله له نشاطه الفكري ومتابعاته السياسية، وليس منهم بطبيعة الحال من يمارسون القرار السياسي فعلا أو يشاركون في صناعته؛ لأن هؤلاء لا يتكلمون، وإن تكلموا فهم لا يعبرون بكلامهم صراحة عن حقيقة ما يقصدون، ولو عبروا عن حقيقة مقاصدهم صراحة وجهرًا- هكذا، فلن يعودوا مشاركين في القرار السياسي؛ لأنهم سيقصون- حتما- من مواقع عملهم.

وتتنوع خبرات هؤلاء الثقات لتغطي المجالات المهمة التي رصدها الكتاب، والمفهوم أن المجالات ذات الأثر في صنع القرار السياسي هي ما يغلب الظن أن يكون لها أثرها في اختيار شخص رئيس الجمهورية، وهو صاحب القرار السياسي في مصر، إذ يبدو كلٌّ من ساعده أو شاركه خاضعًا له وممتثلًا لمشيئته.

وهي ليست فقط المجالات التي يرجح أن يكون لها أثرها في صناعة القرار، ولكنها أيضًا مجالات التأثير في صياغة الرأي العام المصري، مثل الصحافة والمؤسسات الدينية.

---

(1) كُتبت هذه المقدمة ونُشر الكتاب قبل ثورة يناير 2011: محمد علي خير، الطريق إلى قصر العروبة، تقديم المستشار طارق البشري، القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، يناير 2011.

ونحن نلحظ- من وجهة نظر علم السياسة- أن ثمة مجالات لم يطرق الكتاب بابها بشكل كاف؛ لأنه وجدها- بحق- إما غير موجودة عندنا (وإن كان تأثيرها في بلاد أخرى كبير أو ذا اعتبار مهم)، وإما أنها موجودة بتأثير لا يكاد يذكر، وذلك مثل: النقابات المهنية التي كان لها تأثير معتبر في مصر في فترات من التاريخ، أو النقابات العمالية ذات الأثر الفعال حتى في أهم البلاد الرأسمالية، أو الكيانات الأخرى من اتحادات وجماعات وأحزاب، سواء في الريف أو الحضر، وكل ذلك إما لم يُؤذن له بالوجود أو جرى تفكيكه، ونحن عندما نرى ضعف الحركة الحزبية في مصر وتهافتها الواضح، فإنما يقتضي الإنصاف منا ألا نرجع ذلك إلى أوضاعها الداخلية فحسب، ويتعين أن نعرف أن من أسباب هذا الوهن؛ أن السياسة الحكومية المتبعة على مدى سنوات وسنوات- وبخاصة في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة- قد عملت على القضاء على هذه التشكيلات الاجتماعية، إذ أن الشعب لا يعد حقيقة مادية ملموسة إلا بالتنظيمات التي تنظم فيها فئات وطبقات وتجمعات، والأحزاب لا تستطيع أن تكون لها حركة فاعلة في الشأن السياسي... إلا من خلال صلاتها بالتجمعات الشعبية العديدة الكائنة والموجودة بين الناس، سواء كانت هذه التجمعات التنظيمية ذات وجود تقليدي مثل: القبائل أو الطرائف؛ حيث توجد في بلاد لسنا منها، أو تجمعات تنظيمية حديثة مثل: النقابات والاتحادات العمالية أو الفلاحية أو الرأسمالية، وبغير هذه التشكيلات لا يتحول الرأي العام السياسي إلى قوة مادية.

ثمة تنظيمات مهنية عسكرية ومدنية، وهي ذات وجود ضروري؛ لأن وظائفها الاجتماعية والمهنية لا يمكن أن تتحقق في الحياة الاجتماعية

الجارية إلا بهذا الوجود، مثل: مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، وهي تنظيمات قادرة- طبعا- على الحركة المهنية والوظيفية في المجال الوطني الذي رسم لنشاطها في المجتمع، وهي تقوم بوظائفها المتخصصة المرسومة لها بالأسلوب الرتيب المعتاد ولا تخرج عنه ولا تتجاوزه، ولكنها في موقف حرج يحدث، أو في لحظة أزمة مهددة للمجتمع، يمكن لأي من هذه المؤسسات أو بعضها أن يستخدم شبكتها التنظيمية، لا في أداء وظائفها العادية المرسومة، بل في القيام بعمل تُمليه الضرورة السياسية المُلحّة، وتتحول هذه التنظيمات من وظائفها الرئيسية الرتيبة إلى أداة استثنائية ترى أنها ترفع شرًا أو تنقذ وطنًا... وحالات ذلك معروفة في التاريخ.

وثمة تشكيلات تكاد تكون صغيرة الحجم من الناحية التنظيمية، وضعيفة الأثر في الحياة السياسية الجارية، ولا يكاد يحسب لها حسابٌ كبير في توقعات المستقبل بالنسبة للأوضاع القائمة، ولكن أحوال أزمة محدقة أو انتفاضة غير منظمة... قد تنتج لأي من هذه التنظيمات... يمكن أن يتبلور حولها حجم شعبي مؤثر في الحياة السياسية العامة، والتاريخ فيه من الأمثلة لهذه الحالات الكثير، وإن المطالعين لأحداث سنة 1919 في مصر بصورة تفصيلية؛ يعرفون كيف كانت الجماعات الشعبية تجتمع في تنظيمات محدودة النطاق وصغيرة الحجم، ثم لا تلبث أن تتقارب وتتجمع في تكوينات أكبر وهكذا.

وبين التصورين السابقين ما يمكن أن تثمر عنه حركة المستقبل من صور وأشكال وأساليب مستحدثة، ولا يمكن لمن يتابع الأحداث أن يتنبأ بهذه الاحتمالات؛ لأن حركة الحياة أغنى كثيرًا مما تنحصر فيه المعارف السابقة والتجارب التي مضت، والواقع يُحدث دائمًا صورًا جديدة لم تكن

معروفة أو مُقدّرة من قبل، وإن الأزمات تولّد طاقات... لا تلبث أن تتجمع وتنحشد، ثم لا تلبث أن تبحث عن مخرج منها، أرأيت النبتة الصغيرة الخضراء، كيف تجد طريقًا إلى الشمس والهواء رغم ما يُطبق عليها من الأحجار الكثيفة؟!

إن المحافظين على الأمر الواقع يقاومون أي حراك يمكن أن يعارضهم، وهم في صنيعهم هذا يستخدمون خبراتهم السابقة وتجارب التاريخ، إنهم يقمعون ما يخشون من حراك يكون معارضًا لهم ومهددًا، ولكنهم لا يعرفون من صور وأشكال هذا الحراك إلا ما سبق حدوثه، أما ما يثمر عنه الواقع الجديد من صور وأشكال جديدة لم تكن معروفة، فهم يفاجأون بها وقد لا يستطيعون مواجهتها في الوقت المناسب.

إن الحراك الاجتماعي يحمل من المفاجآت الكثير حتى لمن يقومون به، وقد لا يتصورون ما ستؤول إليه الأمور في تحقيق ما ينشدون.

أريد أن أقول: إن مستقبل مصر غير محدد بصورة معينة أو بأساليب سابقة التجهيزة، ونحن في سيرنا نكتشف أوضاعًا وطرائق، ونمارس ما تتيحه لنا إمكانات الواقع التي تتفتح أمامنا وما تمكنا منه قراراتنا الذاتية أفرادًا وجماعات، ونحن بإنجاز ما نستطيعه نصل إلى تحقيق ما لم نكن قادرين عليه عن بعد، ونعرف من الحديث النبوي الشريف «**منْ عَمِلَ بِما عَلِمَ، أَوْرَثَهُ الله عِلْم ما لَمْ يَعْلَمْ**».

ثمة مشكل عندنا في حياتنا السياسية، وهو القفز على الواقع في محاولة تحقيق الهدف الأبعد والأسهل، قبل إنجاز الهدف الأقرب والأصعب، أي تحقيق الغاية بغير إنجاز الوسيلة التي لا غنى عنها لبلوغ الغايات، فنحن لم نبنِ التنظيمات القادرة على تحقيق ما نصبو إليه من تغيير للأوضاع المتردية، وأي نظام سياسي أو اجتماعي هو باقٍ بوضعه

وبكل ما به من ضعف، وهو يستمر خلفًا عن سلف حتى توجد القوة المنظمة التي تغيره أو تعدله.

فنحن نفكر مثلا في دستور جديد يُصاغ بما ينفي السلطات الاستبدادية لرئاسة الدولة، وذلك قبل أن يوجد على أرض الواقع ما يمكن من إنفاذ إرادة تعديل الدستور، كأن المشكلة كانت في صياغة دستور ديمقراطي، لا في إيجاد القوة القادرة على التحريك لإنفاذ هذه الرغبة، ونحن بعد ذلك نفكر في من يكون رئيس الجمهورية القادم، أي تعيين شخصه قبل أن نعدّ وسيلة إنفاذ هذا الاختيار، كأن مشكلتنا هي: من مِن أفراد الشعب المصري ورجالاته يصلح للحكم؟

الأكثر من ذلك، أننا لم نلحظ اتفاقا على سياسات محددة يمكن بها أن يخرج بلدنا من وهاد التدهور الذي يعانيه، بل إننا لم نتفق تمامًا على ماهية الأوضاع السيئة التي تعاني منها البلاد في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وماهية السياسات العينية التي يمكن أن يواجه بها (نظامٌ جديد) أو (أوضاعٌ سياسية جديدة) ما نعانيه من أمراض، ولم نتبيّن بشكل جماعي ما ينبغي للإرادة الوطنية المصرية أن تترابط حوله لتحقيق الصالح الوطني العام.

إن النظام القائم رفع شعار «الاستقرار» سنوات طويلة، من دون أن يعتني ببيان ماهية الأمور والجوانب السياسية والاقتصادية التي ينبغي العمل على بقائها، وإنه برفع شعار الاستقرار حماية لها، وتحت هذا الشعار العام المجرد... انقلبت جميع موازين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، وصرنا من الاستقلال إلى التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن العروبة إلى الشرق أوسطية، ومن العداء لإسرائيل إلى الصداقة معها، ومن كل شيء إلى نقيضه.

والآن... يرتفع في مواجهة النظام القائم شعار «التغيير» من دون أن يعتني البعض من رافعيه ببيان المفردات السياسية والاقتصادية لهذا الأمر، بيان ما ينطوي عليه من سياسات محددة، ولم تبين من مفردات هذا الشعار- التغيير- إلا: تعديل الدستور، اختيار شخص رئيس الجمهورية... بغير تبيين لسياسات الشخص المختار، نحن نعرف من علم القانون أنَّ: محل أي تصرف إن كان مجهلا وغير معين؛ فإن التصرف يكون باطلا، فهل يغيب عنا هذا المنطق العقلي البسيط؟ وأخشى ما يُخشى منه أن يخفي شعار التغيير نقيضه من ناحية السياسات، فيكون تغيير أشخاص فقط لا تغيير سياسات*.

لقد أثارت قراءة الكتاب هذه الخواطر في ذهني؛ لأننا فعلا أمام فترة يمكن أن تكون فترة انتقال، وإن مصير هذه الأمة يتأثر تأثرا- طويل المدى- بما إذا كانت هذه المرحلة ترهص بتغيير أساسي في السياسات، أم باستمرار الوضع ولو تغير الأشخاص؛ لذلك... فهو كتاب يصدر في وقته، وهو يفتح أمام قارئه بابًا واسعًا للقلق- وهذا من حسناته، فنحن نحتاج إلى أن نقلق لننفعل ونتحرك.

(*) كما سبق وألمحنا نعود ونؤكد على أن هذه المقدمة كُتبت ونُشر الكتاب قبل ثورة يناير 2011.

الملاك الثائر[1]

التقينا مرات محدودة، فنحن نعيش في القاهرة، والقاهرة مزدحمة تلهيك عن نفسك وعمن تحب ولكن هذه اللقاءات القليلة جعلته ذا وجود حاضر في وجداني على الدوام بكل ما أجمع عليه محبوه من مودعيه، في هذا الكتاب من الحديث عن كونه إنسانًا يعمل بقلبه مع عقله دائمًا، ولا يفارقه وجدانه وحسه الرقيق في كل ما يواجهه من صعوبات. ولم أنس أبدًا أثر هذه اللقاءات في نفسي، حبا له وتقديرًا واحترامًا، وشعورًا مبهجًا لي بأن يكون هو أحد الأدلة الحية والنابضة بأن الدنيا لا تزال بخير لأنها تنتج أمثاله وتبقيهم بيننا، ونحن نحتاج لهذه الأدلة الحية دائما لنتماسك إزاء حادثات الدهر وصروف الزمان. ونحن اليوم بعد أن أفلت منا نستمسك بمعناه أن يبقى بين أهل جيله ومن بعدهم.

كان أول لقاء لي معه، عندما أخبرني عرضًا أنه يعتزم ترك عمل مرموق له في صحيفة مرموقة، لما ظهر له من توجهها الذي جعل ضميره لا يطمئن إلى نفعها الثقافي والوطني بين الناس، قال ذلك ببساطة عجيبة وبغير أدنى شعور أنه يضحي بصالحه الشخصي والمادي والمهني، ولم يكن لديه أدنى شعور بأنه يقدم على عمل لا يقوم به كثيرون غيره في مكانته، وهذه البساطة في الحسم والاختيار المتعلق بالأمور المبدئية هي التي لفتت

(1) تقديم كتاب: الملاك الثائر: في رثاء عادل القاضي، تقديم المستشار طارق البشري، القاهرة: منشورات «أكتوبر اليوم»، يونيو 2011.

نظري وحفرت أثره في وجداني عنه.

أظن أنني سأذكر هذا اللقاء ما حييت؛ لأنه مثل فذ على أن ما يراه الإنسان حقا يتعين عليه أن يحققه ويفعله، وهذا يثير فينا وجوب النظر إلى تصوراتنا عن «العمل» الذي يؤديه المرء، في مهنته أو في حرفته، وما هو المطلوب منه إزاءه، وهل يكون دافعنا في تأديته هو ما نحصل عليه من مقابل عنه، أو يكون ثمة دافع آخر يزيد على ذلك، إن المال أو المنصب أو الشهرة كل منها يعتبر المقابل للعمل المؤدي أو لتراكم الأعمال المؤادة، ولكن السؤال: هل هي الدافع للعمل ولتجويده وبذل الطاقة فيه؟

أنا بوصفي من رجال القانون، أعرف يقينا أن «الأجر مقابل العمل»، وهذا مبدأ قانوني يشكل الأصل في علاقات العمل بين أي رَبّ عملٍ أو مؤسسة وبين العامل فيها. ويستحيل أن يقوم نظام قانوني لدى أي جماعة إلا باتباع هذا المبدأ. كما أن علم الاقتصاد يعلمنا أن كل سلعة أو خدمة يتعين أن يكون لها مقابل عيني أو نقدي، وهو يزيد وينقص على قدر ما بذل في السلعة أو الخدمة من عمل ومواد وجهد، وأن الجانب السلعي في العمل يتعين أن يقدر بقدر حاجة العامل للعيش لإنتاج مدة عمله ولاستمراره أداء العمل. أو بالمعنى الدارج ما يكفي العامل «ليفتح بيته ويربي عياله» وفقًا للمستوى الاجتماعي والثقافي السائد في جماعته. ونعرف أن عدم اتباع هذا الأمر تعبير على المدى الطويل انهيار المجتمع أو ثورته وذلك من الناحية الاجتماعية. ونعرف أيضًا أنه من الناحية الأخلاقية لا يجوز أن يستفيد مستفيد من عمل آخر بغير مقابل يؤديه.

ولكنني أخال أنه من الناحية الشعورية الوجدانية ومن الناحية

الثقافية، ينبغي للإنسان بحكم وضعه الروحي والمعنوي، وبحكم ما يفيده لدينا معنى «الإنسان» أن يفصل بين العمل والأجر؛ لأن العمل من حيث النوعية والجودة يؤديه فاعله ويفيد أثرا نافعا أو ضارا في الجماعة التي يحيا فيها ويحيا بها، ولأنه يحيا في هذه الجماعة ولا يحيا إلا بها فهو يتعين عليه أن يكون مصدر نفع لها، الأجر يتعلق بعلاقة ثنائية بين رب العمل والعامل، أما العمل البشري المؤدي فهو يجاوز هذه العلاقة الثنائية بأثر ينفذ إلى الجماعة في عمومها. والتمييز الوجداني والثقافي هنا واجب بأن يكون العمل رسالة تؤدى من حيث أثره العام في الجماعة، والأجر هو رزق يحصل، وكون العمل رسالة يعني أن نحقق إنسانيتنا به، فهو ليس مجرد سلعة تباع وتشترى وتكسب قيمتها من المقابل المادي لها فقط. ومن هذا الجانب يسمو الإنسان ببشريته عن المخلوقات الأخرى التي نراها في دنيانا.

هذا بالضبط ما كان «عادل القاضي» يتصرف على أساسه، وأن نتاج هذا الموقف الذي وعاه والتزمه هو ما أنتج هذا الكتاب، وهو ما عرضه عارفوه فيه مما كان عليه عادل القاضي رحمه الله من كريم السجايا ونبيل الخلال. وهذا الكتاب سيُطرح للقراء وتتداوله الأيدي وتنظر فيه الأبصار، ونحن لا نعرف في أيدي مَنْ مِنَ الشباب والناشئة ستصل نُسخُه، ولكنني أكاد أجزم أن كلا من هؤلاء الذين سيسعدهم الحظ بتناوله سيجدون فيه مرشدا لهم ومربيا، فمن من الناس لا يحب ويتمنى أن يكون هو وأولاده بهذا الوعي وبهذه الاستقامة والنبل، ومن منا ينكر أن مثل هذه القراءات أثرت فيه في مرحلة تكونه، وغيرت مسار نشاطه إلى الأفضل وآنست وحشة نفسه بالأحاسيس النبيلة.

إن أصدقاءه في هذا الكتاب قد سجلوا من حياته وأثبتوها، كنوع

من أنواع التشبث بالحياة له، وقد نجحوا أيما نجاح، فهم أبقوا حياته مستمرة في معانيها، وهي تنتقل بهذه المعاني الجميلة إلى جيل لاحق، وما كانوا سيكتبون عنه ذلك وهو فيهم ودون أن يفلت منهم، وما كان هو- بمانع من الحياء والتواضع- سيكتب عن سجاياه شيئًا من ذلك ينتقل إلى من لم يعايشوه ومن هنا يجئ قول القائلين إن في الموت حياة.

والحمد لله

obeikandl.com